

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٨٧

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ٩/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد ولدغيريما
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولانتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/541)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1718876 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١

(٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)

(S/2017/541)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/541).

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): ما زال النزاع دائرا في سوريا يوما بعد يوم وشهرا بعد الآخر. وهو نزاع لا مجال للفوز به في ساحة المعركة، أي أنه نزاع لا يمكن إنهاؤه باستخدام القوة. وكل ما يسفر عنه هذا القتال الأحمق المستمر إما تقدم وهمي خادع أو انسحاب لا معنى له، ليخلف وراءه دمارا شديدا للمدنيين فحسب.

ولست بحاجة إلى رسم صورة عنه لأعضاء المجلس، فقد رآه الأعضاء مثلما فعلت بقية أنحاء العالم. وهو عالم ساخط، ليس

غير مبال، بل غاضب وغير قادر على معرفة السبب وراء عجز مجلس الأمن عن التصدي لهذا النزاع ووضع حد له.

ويجب أن نكون واضحين في هذا الأمر: فهناك ١٣,٥ مليون شخص يواجهون أزمة حماية تهدد حياتهم يوميا. وهي تلحق الضرر بالكثيرين ما دمنا قد رأينا مرارا وتكرارا تجاهلا تاما ومقينا لقواعد الحرب، يُعرّض فيه المدنيون لواقع مروّع من القنابل التي تقصف المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية يوما بعد الآخر.

وليس معقولا استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق الحضرية، إذ تترتب عنها عواقب وخيمة على المدنيين في الأجلين القريب والبعيد. ونحن نعلم هذا، وتعلمه أيضا الأطراف المتحاربة، ويعلمه كذلك من يقدمون الدعم إلى مختلف الأطراف هذه، بل يعلمه أيضا المدنيون أنفسهم الذين عانوا على مدى سنوات عديدة.

وعندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، يكون ٩٢ في المائة من القتلى أو الجرحى من المدنيين - ٩٢ في المائة. أما أولئك الذين ربما يسعفهم الحظ للنجاة من القنابل، ولكن منازلهم تكون قد دُمرت ويضطرون للفرار، فيواجهون طائفة جديدة كاملة من التحديات على صعيد الحماية، بدءا من الألغام والذخائر غير المنفجرة ومرورا بالتجنيد القسري والاعتداء الجنسي والعنف وانتهاء بالقيود على الحقوق الأساسية مثل حرية التنقل. ومن واجبنا بوصفنا بشرا أمثالهم أن نقف ونقول: كفى، وأن نطالب بإنهاء هذه الممارسات وأن نضع حدا للموت بلا داع وأن نساعد أولئك الذين دُمرت حياتهم.

وفي كل شهر، تبذل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني كل ما في وسعهم، في مواجهة صعوبات شديدة، للوصول إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. ومرة أخرى، فإن إعجابي بشجاعة ومثابرة عمال المساعدة الإنسانية على أرض الواقع، من الأمم المتحدة وجميع شركائنا الدوليين ولا سيما الشركاء الوطنيين، لا حدود له، وإنني أشيد بهم. إنهم

القائمين على هذا العمل. وأنا أسجل هنا أمام المجلس اليوم شعوري بالقلق بصفة خاصة إزاء التهديدات الأمنية للقائمين على إيصال المعونة الإنسانية مؤخرًا، وأطلب من المجلس أن يفعل شيئًا حيال ذلك.

وبينما نجحنا في نهاية المطاف في إيصال المعونة إلى شرق حرستا في ١٩ حزيران/يونيه، فإن حالة قافلة حاولنا إرسالها قبل يومين تُبين التحديات البيروقراطية والأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني. فقد أسفرت التأخيرات في تحميل القافلة عن تأخير مغادرتها للمستودع، فيما تسبب إيقافها قسرا لفترات طويلة عند نقاط التفتيش في مزيد من التأخير. وبعد أن توقفت القافلة لساعات عند نقطة التفتيش الأخيرة التابعة للحكومة السورية، فإن الضوء الأخضر لإزالة الحواجز والسماح للشاحنات بالعبور لم يصدر إلا قرب المساء. وكانت المخاطر الأمنية للانتظار لساعات إضافية في الظلام لحين إزالة الحواجز كبيرة جدا، مما دفع إلى اتخاذ قرار بعدم استكمال الرحلة والعودة في اليوم التالي. وعند تلك المرحلة، تعرضت القافلة لنيران قناصة حيث هاجمها مسلحون مجهولون متربصون. وأصيب سائق من الهلال الأحمر العربي السوري بجروح وأصيب آخر بجرح بنيران القناصة فيما كانت القافلة تم بالعودة إلى دمشق.

ويمكنني أن أبلغكم بأنه، لحسن الطالع، نجح السائق وهو في حالة مستقرة. وإنني أتعاطف معه ومع أفراد أسرته وأعرب لهم عن أطيب تمنياتي. وأدين هذه الأعمال بأشد العبارات وأدعو إلى محاسبة المسؤولين عنها. إن من يتعمدون مهاجمة العاملين في المجال الإنساني يرتكبون جرائم حرب.

إن آثار إطلاق الأعيرة النارية لا تقتصر على شخص واحد. فهي تمثل هجوما على دوائر العمل الإنساني بالكامل، كما تشكل، في نهاية المطاف، جهدا واضحا لمنع إيصال المعونة إلى من هم في حاجة إليها. وسلامة العاملين في المجال الإنساني أثناء قيامهم بعملهم ذات أهمية حاسمة لأنهم يشكلون في الكثير

ينبغي ألا يكونوا هدفا، ولكنهم كذلك، للأسف، في سورية اليوم.

وقد وصلت قوافلنا حتى الآن خلال هذا الشهر إلى تلبسة والرستن اللتين يصعب الوصول إليهما، إلى الشمال من حمص، ووصلنا إلى منطقة شرق حرستا المحاصرة في ريف دمشق. وبالرغم من بذل قصارى جهودنا، لا نزال نواجه إزالة الإمدادات باستمرار من شاحناتنا حتى قبل أن نتمكن من نشرها. وقد أزيلت لوازم تكفي لعلاج قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ حالة بالقوة من الشاحنات خلال هذا العام وحده. ويعني إزالة هذه اللوازم الطبية إزالة مساعدات منقذة للحياة للمحتاجين - علاجات وأدوية وفرصة في الحياة - ويجب وضع حد لذلك. ويجب أن نكون قادرين على إيصال الإمدادات حسب الاحتياج إليها.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني ما زالوا يواجهون تأخيرات وعراقيل بفعل القيود البيروقراطية التي تحد من قدرتنا على الوصول إلى المدنيين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها. ولا تزال التأخيرات في إصدار رسائل التيسير تؤدي إلى بطء عملية نشر القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. ويجب ألا يكون ذلك سببا للتأخير؛ فهذه التأخيرات لا تتعلق بالآلاف من رسائل التيسير التي تجري الموافقة عليها كل شهر للوصول إلى مناطق تنتشر فيها البرامج العادية. وعلى سبيل المثال، طلب برنامج الأغذية العالمي ١٧٩٥ رسالة تيسير لإيصال المعونة، لم تلق ثلاثة منها فقط موافقة من السلطات. وعلى الرغم من أن أفضع القيود البيروقراطية تكون من جانب حكومة سورية، نشهد بشكل متزايد تطبيق الجماعات الأخرى العاملة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة أيضا لإجراءات تُبطئ العملية أو تمس بالمبادئ الإنسانية. ولذلك، أدعو جميع أطراف النزاع إلى إتاحة إمكانية الوصول للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني باستمرار ووفقا للاحتياجات ودون عوائق. كما يجب كفالة سلامة

وهناك الآن ١١ موقعا محاصرا، يبلغ مجموع سكانها ٥٤٠.٠٠٠ نسمة. ومن بينها، سبعة مواقع تحاصرها الحكومة السورية وموقع مُحاصر من قبل كل من الحكومة السورية وجماعات معارضة مسلحة غير تابعة للدولة وموقعان تحاصرها جماعات معارضة مسلحة غير تابعة للدولة وموقع يحاصره تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وأنا أدعو مرة أخرى إلى إتاحة إمكانية الوصول الآمن وباستمرار ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، ولا سيما للسكان المحاصرين والمحتاجين بشدة إلى مساعدتنا وعددهم ٥٤٠.٠٠٠ نسمة.

وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال باقية على صعيد إمكانية الوصول في سورية، أود أيضا أن أنوه بتطور إيجابي هام بشأن إمكانية الوصول. ففي وقت سابق من هذا الشهر، استطاع برنامج الأغذية العالمي بنجاح إرسال قافلة من الشاحنات من حلب، عبر منبج والقامشلي، في محافظة الحسكة. وهذا تطور هام، لأنه سيتيح لنا إيصال المعونة على نطاق واسع إلى شمال شرق سورية، وهي منطقة تعاني من نقص الإمدادات منذ إغلاق المنفذ الحدودي مع تركيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبينما تمكنا من إيصال المساعدات عبر جسر جوي من دمشق، فإن تلك كانت عملية مكلفة. وتعادل الوفورات السنوية المترتبة على تغيير طريقة إيصال الإمدادات من النقل الجوي إلى البري تكلفة توفير المعونة الغذائية لعدد ١٠٠.٠٠٠ شخص لمدة سنة. ومع تزايد الاحتياجات، ينبغي أن نكون قادرين الآن على إيصال المعونة على نطاق واسع.

وهذا الأمر مهم بشكل خاص في ظل تزايد الاحتياجات في شمال شرق سورية بسبب عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. وقد وردتنا تقارير عن حدوث وفيات بين المدنيين جراء الضربات الجوية في المنطقة، بما في ذلك ضربة جوية أسفرت، حسبما أفادت أنباء، عن مقتل ٥٩ شخصا وجرح ٧٠ آخرين في البوكمال بمحافظة دير الزور الشرقية في

جدا من أنحاء سورية شريان الحياة الوحيد لنجاة تجمعات السكان المحاصرين والجرحي والمحرومين بسبب النزاع.

يمثل توقيع اتفاقات محلية بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة العامل الذي يشكل التغييرات الحاصلة على صعيد إمكانية الوصول. وهي اتفاقات يتم التوصل إليها دون مشاركة الأمم المتحدة. وبينما تعني نتيجة هذه الاتفاقات غالبا تعزيز حرية التنقل والوصول التجاري وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ينبغي عدم النظر إليها باعتبارها تطورات إيجابية تماما. فهي تنطوي عادة أيضا على نقل أولئك الذين يخشون الانتقام أو التجنيد إلى مناطق يواجهون فيها، غالبا، شواغل خطيرة على صعيد الأمن والحماية.

ونتيجة لهذه التغييرات، رُفعت بلدتان من قائمة المواقع المحاصرة. الأولى هي بلدة مضايا في ريف دمشق. فعقب التوصل إلى اتفاق في إطار المفاوضات بشأن الترتيبات المرفوضة القائمة على مبدأ العين بالعين بالعين بخصوص البلدات الأربع، الفوعة وكفريا ومضايا والزبداني، تحسنت إمكانية الوصول إلى مضايا. وتمكنت الأمم المتحدة من القيام بزيارة تقييمية في ٨ حزيران/يونيه، ووجدت أن المدنيين المتبقين في البلدة والذين يتراوح عددهم بين ٢٥.٠٠٠ إلى ٣٠.٠٠٠ شخص يمكنهم الآن دخول البلدة والخروج منها بواسطة مركبات النقل العام أو المركبات الخاصة.

ثانيا، يجري أيضا شطب حي الوعر في مدينة حمص، والذي زرته، عبر خط التماس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من قائمة المواقع المحاصرة. وبعد التوصل إلى اتفاق محلي في آذار/مارس، جرى نقل أكثر من ١٩.٠٠٠ فرد من المنطقة إلى إدلب وجرابلس في شمال ريف حمص. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلن محافظ حمص الانتهاء من عملية الإجلاء وأن المنطقة باتت مرة أخرى تحت سيطرة الحكومة السورية. ونتيجة لذلك، أُعيد السماح بدخول المنطقة وأصبح بوسع الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري والمنظمات غير الحكومية إيصال المساعدات إلى المنطقة، حيث لا يزال هناك ما يقدر بـ ١٧.٥٠٠ فرد.

بلدتي الحسكة والقامشلي، وكذلك إلى المخيمات في مبروكة وعين عيسى والكرامة في محافظتي الرقة والحسكة.

والتوقيع في ٤ أيار/مايو على مذكرة بشأن إنشاء مناطق التهدئة أتاح فرصة لتحسين حالة العديد من المدنيين في سورية. ومن الأهمية بمكان أن ينجح وقف التصعيد وأن تتمكن من مشاهدة هدوء مستمر في هذه المناطق. والحد المؤقت من العنف في بعض المناطق تطور إيجابي. غير أن مناطق أخرى لا تشهد استمرار القتال فحسب بل ازدياده. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة في درعا، التي أسفر فيها اشتداد القصف الجوي والقتال عن وفيات في صفوف المدنيين وإلحاق المزيد من الأضرار بالبنية التحتية المدنية. كما أن القتال يقترب من الحدود الجنوبية وأدى إلى تأخير وصول بعض الشحنات الإنسانية عبر الحدود من الأردن. وعلى الرغم من انعدام الأمن الذي أدى إلى ذلك التأخير، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من مواصلة إيصال الشحنات عبر الحدود للمحتاجين. غير أننا، ونحن نجلس بشكل مريح حول هذه الطاولة، يجب ألا نقلل من الشجاعة الكبيرة التي يتحلى بها العاملون في مجال المعونة الإنسانية هناك في الميدان للاستمرار في إيصال هذه الشحنات. ونحن مدينون لهم بحمايتهم، فضلا عن تقديم شكرنا ودعمنا المالي لهم بصورة غير محدودة.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أننا نقوم إيصال المعونة إلى الناس قرب الجدار الرملي، ووصلنا الآن إلى ٧٥ في المائة من السكان في ركبنا منذ بدء الدورة الثانية في أوائل أيار/مايو. ويرجع الفضل في وصولنا إلى مناطق الجدار الرملي أساسا إلى الدعم القوي الذي نتلقاه من حكومة الأردن. وأود أن أشكر السلطات الأردنية على تعاونها الإيجابي وأنطلع إلى زيادة ما تقدمه من دعم لضمان استمرار إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى السكان المحتاجين. وبينما تعمل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في الميدان للوصول إلى هؤلاء الناس،

١٥ أيار/مايو وفي الوقت نفسه، يواجه المدنيون في هذه المناطق تهديدات مستمرة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي أبو كمال، أعقبت الضربة الجوية هجمات انتقامية قتل إن داعش نفذتها ضد من تتهم بتقديم الإحاثيات.

ولدينا شواغل مماثلة في مدينة الرقة، التي بدأت فيها في ٦ حزيران/يونيه قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من قوات التحالف، عملية للاسترجاع المدينة من داعش، وقامت في الأيام القليلة الماضية بمحاصرتها بشكل كامل. وقد قالت مفوضية حقوق الإنسان أمس أن ما لا يقل عن ١٧٣ شخصا قُتلوا جراء غارات جوية وبرية منذ ١ حزيران/يونيه. وتفيد التقارير بتدري الأحوال داخل المدينة، مع محدودية الحصول على الغذاء والماء والخدمات الأساسية. وبينما فر نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص منذ بدء آخر مرحلة من العمليات، فإن عدد الباقين في المدينة يقدر أنه يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. إن الأشخاص الفارين من القتال في الرقة يواجهون مجموعة من المخاطر، بما في ذلك التدابير العقابية التي تنفذها داعش، والتهديدات التي يشكلها التلوث بالألغام والانفصال الأسري، والتجنيد القسري عند نقاط التفتيش والشواغل المتعلقة بالمشردين الذين يدخلون المخيمات فتسلب منهم وثائق تحديد هوياتهم أو يتم حجزها، وتُقيّد حركتهم. والناس مذعورون ولا يعرفون إلى أين يمكن أن يذهبوا بحثا عن السلامة. ويجب علينا أن نعمل المزيد لحماية المدنيين المحاصرين في هذا القتال. وأنا متأكد من أن الأعضاء يمكن أن يتصوروا أنهم محاصرين، ظلما وعدوانا، ولا يعرفون ماذا يفعلون، وعلى نحو خاص، ماذا يفعلون من أجل أطفالهم.

وتستجيب الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لاحتياجات من يغادرون المدينة في إطار استجابة أوسع في المنطقة الشمالية الشرقية. ففي الفترة من ٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه، تم توفير المساعدات الغذائية لأكثر من ٩٤ ٠٠٠ شخص، بينما أرسل ٢٤ طنا من الأدوية إلى المستشفيات في

وأخيراً، والأهم من ذلك كله، ينبغي أن نحقق انخفاضاً مستمراً في أعمال العنف، وهو أمر ضروري لإحراز التقدم على أي جبهة من الجبهات. فإنهاء القتال سيخفف العبء على المدنيين ويهيئ بيئة تفضي إلى تيسير تقديم المساعدات. والآن هو الوقت المناسب. وقد كان الوقت مناسباً في الشهر الماضي، وقبل شهرين، وقبل عام. والمزيد من التأخير يعني بصورة مخزنة المزيد من القتلى والمزيد من الناس من الجرحى والمشوهين والمزيد من الندوب في أبدانهم وأذهانهم سيعانون منها طيلة بقية عمرهم على هذه الأرض. هل سأقول نفس الكلام في الشهر القادم؟ نعم، إذا بقينا مكتوفي الأيدي عاجزين عن فعل أي شيء. وهذه المشكلة في أيدي أعضاء المجلس - معاً، متضافرين. وأحث أعضاء المجلس على أن يشدوا على أيدي بعضهم البعض. وينبغي ألا نكتفي بقول "كفى". وباسم الإنسانية، لنوقف موت السوريين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

مثل أوروغواي طلب أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر السيد أوبراين مرة أخرى على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى السنوات التي قضاها على رأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهو يعمل بشجاعة دائمة لأداء مهمته الإنسانية، التي نود أن نبرزها ونحن ممتنون له عميق الامتنان. ونحن أيضاً ممتنون لفريقه بكامله، ولا سيما للعاملين في المجال الإنساني في الميدان، الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المعونة إلى المدنيين المحتاجين.

إننا ندين الهجوم الأخير الذي وقع في ١٧ حزيران/يونيه، ونود أن نعرب عن تضامننا مع موظفي الصليب الأحمر السوري الذين أصيبوا. ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تنقضي شهور وسنوات ونحن لا نزال نشهد شعوراً بالإحباط لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي لا يمكنه الاضطلاع

ما زلت آمل أن تؤدي نتائج اجتماع الأسبوع المقبل في أستانا بشأن التهدئة إلى تطور إيجابي وتخفيض مستمر في القتال، وبالموازاة مع ذلك، تحسين وصول المساعدات الإنسانية بدون عراقيل إلى هذه المناطق.

وفي الختام، أود أن أكرر مناشدتي المجلس أن يتخذ إجراء الآن لحماية المدنيين. وأحث الجالسين حول هذه الطاولة المشاركين في النزاع على أن يدمجوا بصورة كاملة حماية المدنيين في التخطيط العسكري لديهم، وأحث من لهم نفوذ على أطراف النزاع على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في جميع ارتباطاتهم معها. وهذه التزامات قانونية بموجب قوانين الحرب، وينبغي ألا تُطوع أو تُنتهك أو تُجتنب. فالمساءلة أمر أساسي، وبطبيعة الحال، حيثما أمكن، يجري جمع الأدلة وتصويرها وتوثيقها وحفظها وتخزينها للاستخدام في المحاكم المناسبة في الوقت المناسب - وحبذا لم تم ذلك قريباً، بغية ردع ما نشهده من استمرار التجاهل الصارخ بل السئيم للحياة وللقانون. ولذلك، أناشد جميع أعضاء المجلس أن يفعل المزيد لضمان وصول المساعدات الإنسانية، مما يمكننا من الوصول إلى المحتاجين. وعلى الرغم من أن أعداد السكان المحاصرين انخفض مرة أخرى، فإن احتياجاتهم ما زالت كبيرة، والذين انتقلوا إلى مناطق أخرى يصعب الوصول إليها لا يزالون بحاجة إلى دعمنا العاجل والمستمر أيضاً.

ويجب اتخاذ خطوات فورية للحيلولة دون وقوع المزيد من الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وهذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالحماية الإنسانية؛ بل بكفالة ضمان استمرار الوصول إلى المحتاجين. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد إنهاء التأخيرات البيروقراطية التي تعرض القوافل للخطر لأنها تنتظر عند نقاط التفتيش أو تعمل ليلاً. والخطوة الأخرى هي ضمان عدم الإفلات من العقاب على هذه الهجمات. كما أحث أيضاً الجهات التي لها نفوذ على أن تقوم، حيثما أمكن، بتحديد هوية ٢٩ من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أو احتجزوا في سورية، أو المساعدة على ضمان إطلاق سراحهم.

إطلاق النار كي يتم البدء بالجولة السابعة من محادثات جنيف مع الأطراف في جو إيجابي.

وبعد قرابة شهرين من توقيع المذكرة التي أنشأت مناطق آمنة، لم نتوصل بعد بمعلومات رسمية بشأن تنفيذ هذا الاتفاق. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن الأمم المتحدة لم تُمنح حتى الآن الوصول دون معوقات إلى تلك المناطق. وهذا يعطي بعض المؤشرات على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، مثل المساعدات الإنسانية، وحظر التشريد القسري، وحرية التنقل، بحيث يمكن للناس دخول تلك المناطق ومغادرتها بحرية. إن العملية السياسية ووقف الأعمال العدائية ليسا سوى اثنين من السبل التي تكفل أن تبدأ سورية فصلاً جديداً.

ولا يزال السبيل الثالث، على نفس القدر من الأهمية، هو البعد الإنساني. وما زلنا بعيدين عن تحقيق نتائج مشجعة من شأنها أن تخفف من معاناة السكان المدنيين في سورية. ومرة أخرى، ندعو إلى إتاحة الوصول الفوري والمستدام ودون عوائق إلى جميع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. بيد أن هدفنا الرئيسي يجب أن يكون هو رفع الحصار غير المبرر والبعيض عن تلك المناطق.

وترى أوروغواي أن حماية المدنيين في سورية وفي أية نزاعات أخرى تشكل أولوية مطلقة. ومن غير الأخلاقي استهداف المدنيين لأنهم يدعمون هذا الطرف أو ذاك أو لأنهم وجدوا أنفسهم في منطقة معينة يسيطر عليها هذا الطرف أو ذاك. إن توفير العدالة لمئات الآلاف من الضحايا الأبرياء لهذا النزاع أمر ضروري لإحلال السلام الدائم في سورية ولكي يتغلب هذا البلد وكل شعبه على أهوال هذه الحرب.

وتؤيد أوروغواي إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سورية وتأمل أن تبدأ عملها قريباً. كما تؤيد طلب الأمين العام أنطونيو غوتيريش إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بالمهمة الموكلة إليه بسبب مسائل أمنية - بل على نحو غير مفهوم بصورة أكبر - بسبب رفض الحكومة نفسها أن تأذن بما. وهذا ليس بفشل من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو مؤسسات الأمم المتحدة عموماً، ولكنه فشل لمجلس الأمن، الذي لم يستطع التأثير على أطراف النزاع السوري - وأعني بهم جميع الجهات الفاعلة في النزاع - لتغيير مواقفها وتمكين الوصول العادي نسبياً للمساعدات الإنسانية وإيصالها بانتظام.

ونحن في هذه القاعة اعتدنا كثيراً على مناقشة هذا الموضوع حتى أنه أصبح بمقدورنا أن ننسى أن هذه مأساة إنسانية تعانيها سورية منذ عام ٢٠١١ - ليس فقط لملايين اللاجئين والمشردين بسبب النزاع، بل أيضاً لمئات الآلاف من الموتى أو الجرحى والدمار الذي لحق بالبلد والذي سيستغرق عقوداً لإعادة بنائه.

وكالمعتاد، فإن أضعف الفئات هم الأكثر تضرراً، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون.

إن حماية المدنيين في سورية ظلت مجرد أقوال مبتذلة لدرجة أن جميع الأطراف في النزاع استمرت في تجاهلها وانتهاكها. لقد تم تحديد الأهداف لسورية بوضوح ويجب تحقيقها تدريجياً لكي تتمكن من تقديم مستقبل مفعم بالأمل للشعب السوري، بعد سنوات عديدة من الوحشية. إن الهدف الأول هو، ويجب أن يظل، تحقيق حل سياسي من شأنه أن ينهي الأزمة ويؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة في سورية. ويجب أن يتفاوض جميع السوريين على الحل وأن يدعمه المجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأن المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، ستقربنا من تحقيق ذلك الهدف.

وبالإضافة إلى محادثات جنيف، فعملية أستانا لازمة أيضاً للحد من مستوى العنف في سورية وهي ما برحت تثمر، لحسن الحظ، نتائج إيجابية. وندعم جهود البلدان الثلاثة الضامنة ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم في الأسبوع المقبل لتوطيد وقف

بوصول المساعدات الإنسانية يمكن أن يحدث أثراً كبيراً، ويجب أن يحدثه، في حياة الشعب السوري الذي يطالب مجلس الأمن، شهراً بعد شهر، باتخاذ إجراءات ملموسة. ولذلك فلا بد من احترام هذا الالتزام في أقرب وقت ممكن. ونحن على ثقة بأنه يمكن للمجلس، كما حدث في مناسبات سابقة، أن يتجاوز خلافاته وأن يضطلع بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠ | ٥.

وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) قبل سنة، لا نزال نشهد تدمير المستشفيات والمراكز الصحية في سورية، مما يثبت أن أطراف النزاع تجاهلت أحكام القرار، مما حرم آلاف الناس من حقهم في الرعاية الطبية وأدى إلى سقوط مئات الضحايا بين العاملين الطبيين وموظفي الرعاية الصحية. وذلك انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني ويرقى إلى مستوى جرائم الحرب. وتكرر هذه الممارسة أيضاً في المدارس والأسواق وجميع أنواع البنية التحتية المدنية. إننا ندين هذه الهجمات في سورية واليمن وفي أي مكان آخر تحدث فيه.

وفي الختام، تؤكد أوروغواي أن التنفيذ الكامل والفعال للتدابير الرامية إلى كفالة وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وتيسير الإجراءات الإدارية للسماح